واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية

بلقاسم نويصر كريمة حاتي
أ/ محاضر(أ) طالبة دكتوراه ل.م.د
جامعة محمد لمين دباغين ـ سطيف 02ـ

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، وكيفية التأسيس لها لتسهيل عملية التحسين في الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والسكن وغيرها من القطاعات المرتبطة ارتباطا مباشراً بالمسألة الاجتماعية ومن ثمة معالجتها، بتقديم قراءات وتحاليل في الارقام التي تُقدم، والتعمق في التشريعات والقوانين التي تُسن، والواقع الذي يفرز هو الأخر معطيات مغايرة في كل مرة، ما يُلزم الدولة إلى التأسيس لسياسات اجتماعية جديدة تمس كافة أبعاد المسألة الاجتماعية، وترتبط كذلك بحركية المجتمع من جهة وبالوضع الاجتماعي للمواطن من جهة أخرى خاصة وأنّ وضع سياسة اجتماعية ناجحة وقادرة على مواجهة تحديات المسألة الاجتماعية يطرح اشكاليات عديدة تتشابك في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية وترتبط كل الارتباط بالقضايا التنموية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاجتماعية، المسألة الاجتماعية، التحويلات الاجتماعية، البرامج التنموية.

Résumé:

Cet article vise à connaitre la réalité de la politique sociale en Algérie et comment faire pour faciliter les processus d'amélioration dans les services principaux tels que la santé, l'éducation, le logement et différents secteurs ayant un rapport direct avec la question sociale et après la traiter en donnant des lectures et des analyses des chiffres donnés, en s'approfondissant dans la législation et la réalité qui à chaque fois nous donne des données différentes.

Ce qui oblige l'état à chaque fois de bâtir des nouvelles politiques sociales qui touchent toutes les dimensions de la question sociale, qui est liée aussi à la dynamique de la société d'une part et à la situation sociale des citoyens d'une autre part, ainsi la mise d'une politique sociale gagnante et capable de défier les défis de la question sociale qui pose des multiples problématiques dans ses dimensions économiques et sociales qui ont un lien direct avec le développement du pays.

Mots clés :politique sociale, question sociale, changements sociaux, programmes de développement

مقدمة:

خلال فترة الثمانينات والتسعينات، بقي نطاق السياسة الاجتماعية غير كاف لتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة، لكن في أوائل القرن 21 ظهر اجماع على أنّ السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، ففي الجزائر ورغم التحول في الاختيارات التنموية، ظلت السياسة الاجتماعية تحظى بالاهتمام من طرف السلطات العمومية، على اعتبارها من أهم المسببات في الرفع من رفاه ومستوى معيشة الفرد الجزائري وبناء مجتمع أكثر تماسكًا واستقرارًا، فموضوع السياسة الاجتماعية يُعنى في المقام الاول بتحقيق تنمية اجتماعية ومستوى معيشي لائق لكل الفئات الاجتماعية، والتخطيط لها يخضع بالأساس إلى فهم احتياجات وحجم المشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمع، وتحقيق المطالب الاجتماعية الاساسية كتوفير الخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن وتشغيل. وكل ما يرتبط ارتباطا مباشرا بالمسألة الاجتماعية في مفهومها، وبطريقة ازدواجية تبنت الجزائر اصلاحات ووضعت مشاريع تنموية لكن في نفس الوقت لوحظ نوع من التسارع والخطأ في هذه البرامج من خلال بقاء مؤشرات المسألة الاجتماعية في مستواها المعهود كالفقر والبطالة. حيث أنّ نجاح السياسة الاجتماعية ليس رهينا بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فحسب، بل أنه يتوقف على ضرورة المشاركة الفاعلة في بناء خطط وبرامج ومشاريع يتسنى للدولة من خلالها تحقيق تكامل بين التشريعات والمراسيم التي تسنها وبين ترجمتها، لمحاربة الواقع المتأزم وتحقيق الاهداف المسطرة ضمن برامجها ومخططاتها التنموية، وعليه فإننا سنخوض في مسار السياسة الاجتماعية ودورها في التخفيف من حدّة المسألة الاجتماعية من خلال استعراض النقاط التالية:

- تطور مفهوم السياسة الاجتماعية والمسألة الاجتماعية.
- الدعائم والأسس والمبادئ الاساسية لكلا المفهومين.
- دور الدولة في وضع السياسة الاجتماعية.
- تكفل البرامج التنموية بالمسألة الاجتماعية وتقييم أدوارها.
- دور التحويلات الاجتماعية في معالجة المسألة الاجتماعية وتفعيل برامج السياسة الاجتماعية .
- قراءات في واقع السياسة الاجتماعية لبعض القطاعات.

• تطور مفهوم السياسة الاجتماعية

في بداياته الأولى لم يلقى مفهوم السياسة الاجتماعية قبولا، فقد كان مجرد فكرة واسعة تهتم بالضعفاء والمعوزين[1] وقد ظهر هذا المفهوم في

القرن 19، مع الثروة الصناعية ونشأة المجتمع الرأسمالي، حيث كان المصطلح في ذلك الوقت هو "المسألة الاجتماعية"، وكذلك يشير إلى المشكلات الاجتماعية التي وردت عن حركة التصنيع، وكان الهدف من وراءها الوصول الى حلول للمشاكل القائمة، وصولا الى تحقيق نوع من الاستقرار ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وللتطورات التي شهدها المجتمع الرأسمالي خلال القرن 20، ألزمت الحكومات باختلاف مشاربها الايديولوجية، على اعتماد سياسات واجراءات لتنظيم عالم العمل والصحة والتعليم، وإثر الحرب العالمية الثانية ظهر اهتمام متزايد للدولة في المجالات الاجتماعية، وهكذا بدأ ظهور ما يعرف بالسياسة الاجتماعية(2)، فالسياسة الاجتماعية التي تتبناها الدولة ترتكز على عدة متغيرات ومعطيات مادية وبشرية والمتواجدة داخل كل مجتمع، والتي يستطيع ضمان بناء أجهزتها والاشراف عليها وتحقيق ديمومتها، فتصبح السياسة الاجتماعية أكثر تأثيرا وحيوية اثناء الأزمات والمشكلات والتحديات التي يشهدها المجتمع لإظهار قدرتها على رسم المسار الاجتماعي والتنموي للمجتمع للوصول الى الاستقرار والازدهار والرفاهية.(3)

وعليه فقد عولج مصطلح السياسة الاجتماعية، بدرجة يصعب فيها الوصول الى مفهوم متفق عليه هذه التعددية أدت الى غموض المفهوم واختلاطه ببعض المفاهيم والمصطلحات ، كالسياسة العامة، الادارة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية.

وقد حددت حزمة من التعاريف للسياسة الاجتماعية عن طريق مجموعة علماء أبدوا اهتماماتهم. وتحدثوا عن هذا المفهوم نجد منهم Titmus تيتموس، و Marshall مارشال، Townsend تاونسند و slack سلاك في الفكر المعاصر، صنفوا جميعهم ضمن المقاربة الأولى:-

حيث يقول مارشال T.H Marshall أن السياسة الاجتماعية يكون بتحديد مجالات السياسة العامة التي تندرج تحت المصطلح، أو تحديد العوامل التي تميز السياسة الاجتماعية عن غيرها من السياسات ان السياسة الاجتماعية هي السياسة الحكومية التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة، لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والاسكان. (4)

أما تاونسند P.Townsend فينتقد وجهة النظر التي تجعل من السياسات الاجتماعية قرارات تعبر عن وظيفة الدولة، فهو يرى أن الدور الذي تقوم به الدولة ليس هو الجهد الوحيد في صنع هذه السياسة. بل توجد العديد من أساليب التدخل التي لابد ان تتبناها التنظيمات المتنوعة في المجتمع مثل، التنظيمات الصناعية والمهنية.(5)

أما K.M.Slack فقد أبدت نقدها لفكرة تيتموس، وبينت أن السياسة الاجتماعية يجب أن تبرز من القوى التي تعمل داخل المجتمع ولا تفرض من خارجه، أي من الأهداف التي تراها الحكومة ومن هم قائمين على رسم وتخطيط وتنفيذ تلك السياسة الاجتماعية.

كما ويعتقد توماس اليوت Tomas Eliot أن السياسة الاجتماعية هي اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل. (6)

ان السياسة الاجتماعية تولي عناية خاصة لبعض الفئات المحرومة من السكان لأسباب إما اجتماعية أو ثقافية بحتة مثل حال النساء والأطفال والشباب أو بسبب العاهات مثل المصابين بإعاقات جسدية أو نفسية أو بسبب اوضاع اقتصادية غير مناسبة مثل حال العاطلين عن العمل والفقراء. (7)

وعموما فقد أخذ هذا المفهوم تعاريف متنوعة، كل حسب توجهاته وايدولوجياته و انتماءاته، فهذا "اسماعيل علي سعد" يرى أن السياسة الاجتماعية تهيأ وتوجد على نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع".(8)

ولبلوغ ذلك لابد على الدولة اتخاذ السبل والنهوض بالأجهزة التي تُعنى بالصحة والتعليم والأمن الاجتماعي، وغالبا ما ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها مجمل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي، و تُعني بإعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية بحيث تكون السياسة الاجتماعية حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات وتوجيه حاجاتهم ورغباتهم واصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وما يمكن أن نستخلصه من هذه التعاريف التي يطرحها الفكر الاجتماعي والتي تتباين فيها مدلولات المفاهيم نتيجة الاختلاف في وجهات النظر بين المدارس التي ينتمي اليها المنظرون الاجتماعيون، ولاختلاف النواحي المنهجية بين الباحثين في العلوم الاجتماعية.

كذلك ومن خلال قراءاتنا لتجارب بعض الدول في السياسة الاجتماعية والمسألة الاجتماعية، تبين جليًا أن هذا المدخل يأخذ مفهومه انطلاقا من كل بلد، ومن ظروفه الخاصة، ومن حاجات سكانه لبناء مظلة يتحقق من خلالها حماية اجتماعية لمواطنيه، فخبرة التنوع العرقي والاثني في ماليزيا(9). اشرعت سياسة اجتماعية عادلة تستهدف التكامل وعدم الاستبعاد، وخبرة النرويج في التساند بين النقابات العمالية واتحاد اصحاب العمل لتوفير افضل ظروف للعمل حيث تبنت نقابات العمّال الدعوة لبرامج و مشروعات الرفاهية، والتي استدعت سياسات اجتماعية تصل بالرفاهية إلى أقصاها، وخبرة التكيف مع متطلبات التصنيع والتحضير في كندا والتي

استدعت سياسة اجتماعية لتوفير حماية اجتماعية تمكن للمواطنين من التكيف مع الظروف المتغيرة للمجتمع الصناعي والاقتصاد ومجتمع المعرفة.

- **مفهوم المسألة الاجتماعية:**

يعد هذا المفهوم واحد من المفاهيم القديمة – الجديدة التي عاودت الظهور إذ أستعمل أوّل مرّة في نهاية القرن 19 عشر، ليختفي كمفهوم من الخطاب السوسيولوجي والسياسي بعد ما حققت المجتمعات الاندماجية والاستقرار الاجتماعي للأفراد، إلاّ أنّ ما تحقق في العديد من المجتمعات أصبح بدءًا من نهاية السبعينات من القرن 20 يتلاشى معلنا عن أزمات اجتماعية متعددة الجوانب سميت بالمسألة الاجتماعية الجديدة، بالنظر لما حملته من احداث وتمظهرات طالت مختلف البنيات الاجتماعية، إنّ مفهوم المسألة الاجتماعية أصبح مفهوم ملازمًا للأزمة المجتمعية.

إذاً فالمسألة الاجتماعية تحمل بعدين أساسيين[10]، الاوّل كمي ويتجلى في المؤشرات والمتغيرات القابلة للقياس كعدد الفقراء وقياس الفقر ودرجاته وازمة السكن والإسكان، البطالة وقدرة استيعاب العمالة من قبل سوق التشغيل، أمّا في مجال التعليم فهناك مؤشرات للتسرّب المدرسي وعدد الممتهنين، وعدد الذين يلتحقون بالجامعات والتكوين المتخصص مقارنة بالتدفقات البشرية التي تعرفها النظم التعليمية.

أمّا البعد الكيفي يتجلى في تلك الصور التي يحملها الخيال الجمعي حول مسألة الانتماء للمجتمع والاندماجية الاجتماعية التي تتكفل بها مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة.

إنّ البعد السوسيولوجي للمسألة الاجتماعية يقاس من خلال تعريف "روبرت كاستل" على انها تعبير عن الخوف من تفكك المجتمع جراء الفوضى الاجتماعية التي أدّت إلى اتساع عدد المحتاجين والفقراء وتدهور وضع الطبقة العاملة"، و الملاحظ أنّ هذا التعريف يعتقد أنّ المجتمع هو جوهر واساس هذه المسالة الاجتماعية، أمّا "جاك كوماي" فيرى أنهّا مبناة في عقولنا وهي تتجاوز البطالة، وتدني المستوى المعيشي بل تكمن في تفكك الرابط الاجتماعي وانتشار الفردانية السلبية التي تقضي على أحد أهم مقومات استقرار المجتمعات والتي تتجلى في تفسخ التضامن الاجتماعي[11].

ولتقوم السياسة الاجتماعية في دولة ما، لابد من وجود منابع تستخدمها كركائز، تُصنع في ضوؤها ومن خلالها، كالشرائع السماوية، الدستور، المواثيق العالمية والقومية، التشريعات والقوانين المحلية، التراث الثقافي

✓ **الدعائم والأسس التي تصنع السياسة الاجتماعية:**

الشرائع السماوية حددت قواعد وأحكام تنظيمية للعلاقات الاجتماعية والانسانية كواجبات الدولة نحو المواطنين وواجبات المواطن نحو مجتمعه، كما نظمت المعاملات الانسانية، فيمد الاسلام السياسة الاجتماعية بالقواعد والاتجاهات فيكرم الانسان ويدعو الى مساعدة الضعفاء (الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة) كما يتضمن الكثير من قواعد التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي.

إنّ الشرائع السماوية تتضمن أهم ركائز السياسة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة وتحدد أهدافها في إطار القيم الروحية والايديولوجية[12].

أما **الدستور** فهو المصدر الرئيسي للقوانين والتشريعات الاجتماعية فحواه القيم والعادات والأعراف نابعاً من الجذور التاريخية للمجتمع ومعبرا عن الآمال والتطلعات، إنه الوثيقة التي تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم عن طريق تنظيم العلاقات المختلفة بين جهاز الدولة والمواطنين.

كما وتعتبر **المواثيق العالمية والقومية** و المتجسدة أصلا في المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي تعقد بين أكثر من دولتين لحشد الجهود الدولية لمعالجة بعض القضايا أو المشكلات، ومن هذه المواثيق العالمية، الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صادقت عليه أغلب دول العالم، ومنها الجزائر عام 1948الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ارتكز على حقوق الأفراد من الحرية والكرامة وعدم التميز والحق في التعليم وحرية الرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات ومستوى كافي من المعيشة، والاعلان العالمي لحقوق الطفل عام 1956، إن هذه الركائز غير كافية لوحدها، فالتشريعات والقوانين المحلية تتصف كونها أكثر مرونة ويمكن تغييرها مع أي تغيرات تطرأ على المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية ويمكن تقييم التشريعات المرتبطة بالسياسة الاجتماعية في الجزائر إلى اتجاهين: تشريعات ذات طابع سياسي اقتصادي وتشريعات اجتماعية تعتبر بمثابة قواعد تشريعية تصدر عن السلطة المختصة لتقرير الحقوق الاجتماعية للأفراد كقانون التأمين الاجتماعي وقانون الضمان وغيرها[13]، ورغم ما لهذه الركائز من أهمية، يبقى التراث الثقافي لكل مجتمع من المجتمعات ولكل دولة من الدول تأثيره الخاص في تحديد سياستها الاجتماعية من خلال التاريخ الثقافي والاقتصادي لها، وانظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذلك المناخ الانساني الذي يعيش فيه الانسان، حيث

أن لكل مجتمع أو دولة تراث ثقافي يساهم في تحديد السياسة الاجتماعية التي ترسمها الدولة لتحقيق الرعاية الاجتماعية لأفرادها. (14)

وكما يحتاج قيام السياسة الاجتماعية لجملة من الدعائم، فإن المسألة الاجتماعية في الجزائر تحتاج بدورها إلى جملة مبادئ ومواثيق رسمية تطرحها وتحاول معالجتها خاصة وأنّ الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري، والحقبة الاستعمارية وما انجر عنها من ظلم واضطهاد، ادى بالمسؤولين غداة الاستقلال الى اعطاء أهمية خاصة بالمسألة الاجتماعية محاولة منهم التقليص من مختلف الآفات والأمراض التي خلفها المستعمر حيث يبدو ذلك جليا في المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية، التي سيتم تقديم وطرح البعض منها و التي أسّست للمسألة الاجتماعية ومنها:

✓ **المبادئ الأساسية والمواثيق الرسمية التي عالجت موضوع المسألة الاجتماعية في الجزائر:**

أولا: برنامج طرابلس في جوان 1962: ومن أجل التكفل بالمسألة الاجتماعية لحالة المجتمع الجزائري بعد الاستقلال اقترحت برامج لتبني سياسة اجتماعية لفائدة شرائح المجتمع لتحسين مستوى المعيشة خاصة للطبقات الكادحة والقضاء على الفقر والأمية وتحسين وضعية السكن والصحة. (15)

ثانيا: ميثاق الجزائر1964: حيث أهتم واشار الميثاق الى مجموعة من المسائل والقضايا التي مست مباشرة المسألة الاجتماعية وهي:

- ضرورة تحسين مستوى المعيشة ومحاربة البطالة التي هي مصدر للبؤس الاجتماعي.
- العناية بالصحة العمومية وتوسيع نطاق الحزمة الاجتماعية والصحية.
- توسيع وتعميم التعليم على أوسع نطاق، وجعله مفتوحا لكل المواطنين خاصة اطفال العمال في الارياف والمدن.
- كما أشار الميثاق إلا أن الشباب هو احدى مشاكل الساعة البالغة الأهمية.

ثالثا: ميثاق 1976: حيث اشار هذا الميثاق الى ضرورة رعاية الأطفال والشباب كما اشار الى ضرورة التكفل المباشر بالدولة بكل ما يتعلق بالتعليم مجانية العلاج والكتب المدرسية.

رابعا: ميثاق 1984: ويعتبر بمثابة اخر وثيقة تصدر عن الحزب الواحد، وقد احتوى على مجموعة من النقاط والمواضيع ذات الصلة بالمسألة الاجتماعية منها:

- التأكيد على إجبارية التعليم وتعميمه على الأطفال البالغين سن الدراسة.
- ضمان حماية الأم والطفل في اطار السياسة الصحية الشاملة.

– التركيز علي سياسة الشباب الشاملة والمنسجمة على الاستراتيجيات القطاعية التي حددت في مجال التربية، التعليم، التكوين، الصحة، الحماية الاجتماعية والثقافية.

– تتكفل الدولة برعاية صحة المواطنين وتحسينها ويعتبر الطب المجاني تعبيرا عمليا عن التضامن الوطني. (16)

• **دور الدولة في وضع السياسة الاجتماعية:** وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتحدد السياسة الاجتماعية عن طريق جهة تمتلك المسؤولية و القدرة لتحقيق ذلك، مستندة على القوة السياسية المتمثلة في الدولة التي تستطيع الهيمنة على عمليات اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة في حياة افراد المجتمع بما في ذلك القرارات ذات العلاقة برفاهية الناس. (17)

ورغم ذلك يمكن القول أنّ صياغة السياسة الاجتماعية في شكل مجموعة من القرارات هي عملا جماعيا وليس قرارا فرديا، وقراراتها النهائية تمثل مجموعة الاهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها في اطار رؤية صانعي القرار لهذه الاهداف(18)، ولذلك فأن السياسة الاجتماعية غالبا ما ينظر اليها على انها مسؤولية وطنية، وكل بلد عليه أن يحدد مساره الخاص في هذا الصدد لتحقيق التنمية والتقدم.

ان جميع السياسات الاجتماعية في نهاية المطاف هي جزء من سياسات التنمية الوطنية. رغم النظرة السائدة سابقا عن السياسة الاجتماعية على انها اداة غير ملائمة للتنمية الوطنية(19)، لكونها تنطوي على نمط استخدام للموارد يفتقر الى الاستدامة والكفاءة.

فضلا عن ذلك كانت التمويلات الاجتماعية الحكومية التي تتدرج تقليديا في اطار النفقات على الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية تعد نفقات للاستهلاك الاجتماعي ولا تأتي بمردودية ولا يحمل اي قيمة استثمارية، وكانت المستحقات النقدية بمثابة صدقة للفئات ذات الدخل المنخفض تنفق في استهلاك بدلا من أن توظف في تراكم المدخرات بهدف استثمارات تأتي بعائدات اقتصادية أكبر.

ويمكن توضيح دور الدولة في وضع السياسة الاجتماعية ومعالجتها للمسألة الاجتماعية من خلال برامجها التنموية والتي تبنتها طيلة الفترات السابقة وحتى اليوم:

✓ **البرامج التنموية والتكفل بالمسألة الاجتماعية:**

بعد عودة الاستقرار السياسي والامني نسبيا، شرعت الدولة في تطبيق وتنفيذ برامج تنموية، قائمة على نوع من المقاربة لبعض التجارب العالمية

كتجارب اندونيسيا، ماليزيا، وانعاش اقتصادي قائم على النظرية الكنزية المحدثة[*]...

1- **برنامج الانعاش الاقتصادي:**[20] يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره5250 مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية، مستخدمة في ذلك عائدات البترول لتعزيز طلب الاجمالي وخلق وظائف، من خلال استثمار الاموال العامة في البنية الاساسية ودعم الانتاج الزراعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو برنامج انفاق رأسمالي مقدر بمبلغ 525 مليون دينار جزائري تمحور حول الانشطة المخصصة لدعم المؤسسات، و قد سجل النمو الاقتصادي تحسنا على مدى أربع سنوات متتالية. لكن رغم ذلك تبقى نتائج هذا البرنامج غير مرضية فمجمل الانجازات المخطط لها قطاعيا استدعى خلال السنوات الاخيرة رصد اكثر من 3000 مليار دينار، ما يعادل 38 مليار وانفقت على الاستثمار لاستهلاكه اضافة الى ما يقارب 1900 مليار دينار بما يقارب 25 مليار دولار من الاستثمارات قام بها المستثمرون الخواص من الجزائريين و اجانب، وقد أحيط هذا البرنامج بالعديد من الشكوك، ووجهت له جملة من الانتقادات خاصة و أنّ الجزائر في تلك الفترة دخلت في سباق مع الزمن لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الداخلي و المحيط الدولي وعليه جاء البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو.

2- **برنامج دعم النمو:** [21] و قد امتد في الفترة ما بين (2005-2009) و بلغ حجمه الاستثماري حوالي 9000 مليار دج، خصص منها 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية. ان هذا البرنامج وضع ليكلف مبلغا إجماليا بحوالي 4200 دينار من النفقات التنموية، بالنسبة للمدة الجارية من 2005 الى 2009. و اعطيت الاولوية فيه لمكافحة البطالة، السكن، النقل، امداد الارياف بالكهرباء و الغاز، تطوير الزراعة، تحلية مياه البحر.

لقد اتى برنامج دعم النمو لتحسين ظروف معيشة المواطنين حيث حدد:

- بناء مليون وحدة سكنية بما قدره 555 مليار دينار جزائري.
- تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي بحوالي 400 مليار دينار جزائري.
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بقدر 85 مليار دينار جزائري.
- توصيل الغاز و الكهرباء الى اكثر من مليون بيت بقدر 65 مليار دينار جزائري.
- تزويد الاهالي بالماء الشروب بقدر 127 مليار دينار جزائري.

– ترقية التشغيل و التضامن الوطني بقدر 95 مليار دينار، و التي تغطي بناء 15000 محل عبر سائر بلديات الوطن،[22] والجدول التالي يوضح كيفية التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو حيث نجد:

جدول رقم (01) يوضح كيفية التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

القطاع	حجم الاعتمادات المليار د.ج	%النسبة
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: مجلس الامة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، ص 6.

3– برنامج توطيد النمو الاقتصادي: المخطط الخماسي الثاني 2014/2010[23] و قد خصصت الدولة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه و المقدر بحوالي 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار فالبرنامج يهدف الى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني، و استكمال جهود التنمية الشاملة و ذلك بالسياسات التالية: [24]

– الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل.
– دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الافراد.
– ترقية الاقتصاد وتحسين المناخ العام للاستثمار.
– تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

حيث أولى هذا البرنامج اهتمامه وتركيزه على تعزيز التنمية البشرية، والمجالات التنموية الأساسية كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية، حيث يوضح الجدول التالي: كيفية التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2014/2010

جدول رقم (02) يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو:2014/2010
الوحدة: مليار دج

القطاع	جحم الاعتمادات – مليار دج–	النسبة %
التنمية البشرية	10,122	49,5
تطوير البنية التحتية	6,448	31,5
تحسن الخدمة العمومية	1,666	8,1
التنمية الاقتصادية	1,566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20,412	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24ماي 2010

- **نقد وتقييم البرامج التي اعتمدتها الدولة للتخفيف من حدة المسألة الاجتماعية و تحقيق سياسة اجتماعية فعّالة:**

إنّ المتصفح، لمضامين هذه البرامج و محتوياتها من أهداف ُسطرت إما لتحقيقها أو القضاء عليها وكذلك المتصفح للأرقام والمليارات التي خصصت من أجل تطبيقها، يمكن ملاحظة ما يلي: (25)

إن هذه البرامج لا تعكس فعلاً التخطيط العلمي الاستراتيجي، ما أودى بها إلى الفشل في نهاية الأمر خاصة مع الابتعاد عن اللاّمركزية في اتخاذ القرار والتفرد الشديد بالمركزية المطلقة في تسيير وبناء وتحديد هذه البرامج، إضافة إلى أن تحديد الأولويات في الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن لم تكن بعد دراسات من الواقع، ولم تنطلق من مؤشرات دلت على الوضعية الحقيقية التي يعيشها المواطن ومنه فعنصر التهميش أخذ حظا وافراً في هذه البرامج خاصة من حيث المشاركة الشعبية والقطاع الخاص ما أدى إلى نقص حاد في الكفاءة والفعالية، ومنه غياب التنافسية وتداخل في الصلاحيات.

كما أنّ ضعف الرقابة المالية على مستوى الوطن وكل الوزارات أدى إلى سوء تسيير مالي، ومنه العجز عن ضبط إيقاع النفقات العمومية. وهنا يقول سمير فصيح(*) إن اعادة الاعتبار لمهام التفتيش والتمحيص ومراجعة الحسابات والتحليل المالي لمصالح الرقابة المالية القبلية من شأنه تدعيم مصالح الرقابة الأخرى، مثل المفتشية العامة المالية ومجلس المحاسبة باعتبارها استراتيجية وصمام أمان لمحاربة الفساد بأنواعه، فبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة للتخفيف من حدة المسألة الاجتماعية وتحقيق سياسة اجتماعية فعالة، إلا أنها عرفت إخفاقات وسلبيات

اقتصادية كانت أو اجتماعية، خاصة في ظل الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات والذي أصبح هو الآخر في حالة تراجع. وأدى بالاقتصاد الجزائري إلى حالة من التذبذب. لتجد الدولة أن الحل الأفضل هو تبني سياسة جديدة أطلقت عليها اسم "سياسة التقشف".

ومع ذلك ورغم فشل هذه البرامج التنموية في تحقيق سياسة اجتماعية فعالة تعالج العديد من محاور المسألة الاجتماعية كالسكن والتشغيل والصحة.. إلاّ ان التحويلات الاجتماعية تعتبر من الادوات الفعلية التي تمارس الدولة من خلالها نشاطاتها الاجتماعية وتعكس سياساتها الاجتماعية.

- **دور التحويلات الاجتماعية في معالجة المسألة الاجتماعية و تفعيل برامج السياسة الاجتماعية:**

ترتبط التحويلات الاجتماعية بالأنشطة الاجتماعية الممولة من طرف الدولة دون أن يدفع المستفيدون أي مقابل لها في صورة سلع أو خدمات، وحسب رزنامة لوزارة المالية. فإن التحويلات الاجتماعية تسمح بتحقيق العمليات التالية: (26)

1. المساعدة والتضامن مع الفئات الهشة، (المعوقين، الفقراء، المرضى المزمنين، ضحايا الارهاب، العجزى، قدماء المجاهدين، المستفيدين من المنح البسيطة أو ريوع التقاعد...إلخ)، وهنا التكفل يكون على المستوى المالي أو الإيواء أو تقديم خدمات على مستوى المؤسّسات المتخصصة.
2. التربية (منح التمدرس، الايواء والنقل المدرسي والاطعام، الخدمات...إلخ)
3. الصحة (الامراض المزمنة، تغطية تكاليف تسيير القطاع الصحي...إلخ)
4. العمل (انظمة التشغيل المؤقت، التكوين، الاجراءات الخاصة بخلق مناصب الشغل).
5. السكن.
6. دعم القطاع الزراعي والمنتجات الغذائية وأسعار الاستهلاك (حليب، عجائن ودقيق،...)
7. الكهرباء الريفية وتوزيع الغاز الطبيعي.
8. الاعفاءات الضريبية.

والجدول رقم (03) يوضح التحويلات الاجتماعية المتأتية من ميزانية الدولة.[27]

السنوات	2000	2005	2009	2010	2011	2013
السكن	67,8	114,6	190,9	322,3	282,7	401,2
تحويلات عائلية	29,1	40,8	43,7	44,2	42	47
التعليم	13,8	39,9	78,1	87,6	89,1	93,4
الكهرباء والغاز	4,5	15,5	144,6	90,5	78	80,9
دعم الاسعار	–	–	192,2	69,5	–	–
دعم المتقاعدين	19,5	62,9	132,7	138,4	136,7	137
الصحة	33,3	60,4	173,5	189,9	220,6	287
المجاهدين	60,4	75,8	111.3	112,2	169,6	170,3
المجموع	262,43	357,3	1173,4	1201	1202,5	1359,4

المصدر: العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الاعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر، موجع سابق. ص117.

إن بعض التوجهات الحديثة للدولة المعاصرة ترى أن التحولات الاجتماعية لا تعزز الاستهلاك الاجتماعي فحسب، بل هي استثمار في عملية اجتماعية اوسع نطاق تستهدف تكوين افراد يتمتعون بمزيد من المهارات والقدرات الانتاجية، وهؤلاء هم مصدر الانتاجية الاقتصادية ودعامة التماسك الاجتماعي، أمّا في الجزائر فرغم التكفل الكبير للدولة من خلال ميزانيتها، فقد صنفت من أكثر البلدان تقديما للدعم والتحويلات الاجتماعية للمحتاجين. خلال سنة 2012 بنسبة 88% من الناتج المحلي الاجمالي و6.9% من الانفاق العام، إلاّ أن العائلة الجزائرية لازالت تعاني من صدمة تضخمية وعجز كبير في القدرة الشرائية ما أودى بها إلى حياة أكثر هشاشة.

✓ قراءات في واقع السياسة الاجتماعية لبعض القطاعات:

1-قطاعي التربية والتعليم العالي:

حيث خاضت الجزائر في هذان القطاعان جملة من الاصلاحات الشاملة والعميقة، خاصة لما لهما من دور في احداث التنمية ومواكبة المستجدات التكنولوجية والعلمية، ولكن هل فعلا حققت ذلك؟

أ-**قطاع التربية الوطنية:** لقد وضعت الجزائر مسألة التربية الوطنية ضمن أولويات عملها فضاعفت أعداد التلاميذ، وضاعفت أعداد الهياكل المدرسية لاستقبال التلاميذ غير أن هذه "التنمية الكمية" بالموازاة مع الانفجار السكاني، واجهت اختلالات وأثرت على نوعية التعليم ومردودية المنظومة في مجالها، خاصة مع الجمود الذي اصاب القطاع سنوات التسعينيات، لتجد نفسها أمام ضرورة تحقيق الرهانات المفروضة في هذا القطاع ومنها:

- رهان النوعية لصالح أكبر عدد ممكن.
- رهان اتمام ديمقراطية التعليم حتى الوصول إلى 90 % من تلاميذ في نفس العمر.
- رهان التحكم في العلوم والتكنولوجيا وتحسين طرق التعليم.

– رهان التنمية المستدامة.

– رهان العصرنة فيما يخص المضامين التعليمية، التأطير، والتنظيم والتسيير.

وبناءًا على تشخيص لجنة الاصلاح للمنظومة التربوية، فقد مست الاصلاحات الجانب البيداغوجي تكوين المكونين. أمّا فيما يخص الجانب البيداغوجي فقد حددت لجنة اصلاح المنظومة التربوية[28] لتشخيص الأوضاع وتقديم الاقتراحات والبدائل وقد خلصت اللجنة أن واقع البيداغوجيا موسوم بالتناقض بين مستلزمات البناء العقلاني والتسيير الفوضوي. وحصرت مجموعة اختلالات على مستوى المواد التعليمية. كغياب التكامل بين مختلف الأطوار التعليمية، وكافة البرامج، وكثرة المواد ما قلل من نجاعة النشاط التربوي، أما على مستوى نظام التقويم والتوجيه فقد سجلت قلة الانسجام بين النموذج النظري والتطبيق الميداني للرسوب المدرسي والذي يعتبر فعلا مؤشرا خطيرا لضعف الكفاءة التربوية والمردود المدرسي. أمّا فيما يتعلق بالمناهج التربوية فمحتواها يعود لعقود خلت ولم يشملها التغيير أو التعديل ما جعلها غير مواكبة للتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري، كل هذه التقارير دفعت بالدولة إلى تقديم برامج وتدابير اصلاحية بين 2007.2008. كإصلاح نظام التقويم. حيث تم انشاء لجان محلية لمتابعة وتوزيع الوسائل التعليمية، وقد أخذت الجزائر على عاتقها اصلاح المنظومة التربوية التي عانت من مشكلة أساسية وهي طغيان الكمية مقابل النوعية حيث نجد أن الارتفاع الكبير في عدد التلاميذ في سنوات قليلة، وزيادة عدد المؤسسات التعليمية، وما صاحبه من ضعف التأطير وعجز البرامج[29] التعليمية وعدم نجاعتها. وفيما يلي بعض الارقام والاحصائيات التي تترجم ذلك.

جدول رقم (04) يوضح تطوير نسبة الاطفال الذين بلغوا سن التمدرس بين 2000–2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2014
الاطفال في سن التمدرس	745,86	745,32	694,64	645,87	636,83	604,79	5820,54
الأطفال المتمدرسين	695,44	700,81	647,96	608,66	606,21	580,89	5580,37
النسبة الحقيقية للتمدرس	%93	%94	%93	%94	%95	%96	%98

المصدر: عدنان مرزيق، دور الانفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في تراكم المال البشري في الجزائر ص9.

غير أن هذه الاصلاحات اتسمت بالضبابية، والاندفاع هدفها سياسي أكثر منه اصلاحي انطلاقا من لجنة الاصلاح التي اعتبرت لجنة مؤقتة تمت دون اشتراك واستشارة المعنيين بالأمر. بحثت عن الخلل دون إصلاحه، وأضافت كمًا هائلاً من الملاحظات دون علاجها، ولعل ما يترجم ذلك سلسلة

المشاكل التي يتخبط فيها القطاع ككثافة البرامج، وصعوبة الاستيعاب، مشكل الأجور والتعويضات، كثرة الاضرابات والاحتجاجات... وغيرها، خاصة وأن مجالس التربية والتسيير ومجالس التوجيه تعتبر شكلية فقط ولا تمثل وسائل رقابة واشتراك فعّال. (30)

ب- قطاع التعليم العالي: حيث اتسمت مرحلة الاصلاح بنصوص قانونية وبلغة جديدة وهي لغة النظام الاقتصادي الليبرالي وهذا ما اكده القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05، والمرسوم التنفيذي رقم 279.03 اللذان اكدا على انفتاح الجامعة ومواجهة التحديات والمنافسات في ظل اقتصاد السوق حيث تم تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية(31)، وعلى ضوء توصياتها التي صادق عليها مجلس الوزراء عام 2002 حددت في وضع هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار (ليسانس، ماستر، دكتوراه) مصحوبة بتحسين مختلف البرامج التعليمية، حيث ومنذ الاصلاح الجديد القائم على نظام (L.MD) ارتفع عدد المؤسسات من11 مؤسسة في السنة 2004-2005 إلى أكثر من 36 مؤسسة مع الدخول الجامعي 2006-2007.

وهنا يمكننا القول أن السياسة التعليمية اعتمدت على الانفاق على تخريج الطلبة وبناء الجامعات دون الاهتمام بنوعية التعليم، كما عرفت ميزانية التعليم العالي ارتفاعات متعددة. خصص فيها القدر الأكبر للتسيير والتجهيز على حساب مراجعة الاصلاحات المطبقة وتدارك التناقضات بين الكم والكيف ويمثل الجدول التالي حصص الانفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة.

جدول رقم(05): يمثل حصص الانفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة.

السنوات	ميزانية تسيير الدولة بآلاف الدنانير	الاعتمادات المخصصة للقطاع	نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولي
1971	4253300	119606	2,81
1975	13168776	417500	3,17
1980	27775837	1493000	5,38
1985	64186370	2764372	4,31
1990	84000000	5075000	6,04
1995	437975979	19877192	3,85
2000	965328164	38580667	4,00
2005	1200000000	78381380	6,53
2013	2837999823	173483802	6,11

المصدر: العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الاعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر، لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم اقتصاد وتسيير عمومي، 2015، 2016، ص147.

إن نظام (ل. م. د) قدم رؤية جديدة لسياسة التكوين الجامعي تتمثل في:
- استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.

- عروض تكوينية متنوعة ومنظمة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.
- بيداغوجيا نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه.
- تقييم مستمر ودائم لمؤسسات التعليم وبرامجها.
- تهيئة كل الأسرة الجامعية والتحامها. (32)

أما على صعيد الموارد البشرية اعتزمت الدولة منذ بداية الألفية على اعداد مخطط لتحويل الموارد البشرية من خلال: (33)

- وضع مخطط لتكوين المكونين مدعوم بسياسة اعادة تفعيل البحث، حيث قامت الحكومة منذ 2005 بتنفيذ برنامج لتكوين حوالي 25000 استاذ منهم 5000 استاذ محاضر.
- تنشيط مرحلة ما بعد التخرج بهدف تشجيع رفع عدد اطروحات الدكتوراه والماجستير.
- انشاء مدارس الدكتوراه على اساس اتفاقيات ما بين الجامعات الوطنية والدولية.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخماسي للتكوين بالخارج والذي خصص له سنويا 520منحة على مدى خمس سنوات للأساتذة المعنيين قيد استكمال اعداد الاطروحة، وكذا حصة 100 منحة مفتوحة على اساس مسابقة للطلبة الأوائل في الدفعة.
- الانطلاق في انجاز الأشغال الكبرى تحسبا لإنشاء 12 قطبا جامعيا جديدا بالإضافة إلى توسيع الشبكة الجامعية، بإنشاء مدن جامعية جديدة عبر كل الولايات أما الحصيلة البيداغوجية المحققة في إطار المخطط الخماسي الأول (1999–2004) والبالغة 550,000 مقعدًا بيداغوجيًا و250,000 سريرًا ويتضمن 2008 أكثر من المتوقع وصولها إلى 1200 مخبرًا لتعزيز تحقيق المهنية في تحصيل العلوم في اطار النظام الجديد.
- في إطار توفير الخبرات التقنية تم تدعيم الشراكة في مجال تكوين المكونين، واعادة تفعيل البحث العلمي للارتكاز على وضع فضاءات جامعية اقليمية ودولية (تعاون مغربي– أو متوسطي) لترقية التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف. لولوج عالم الاقتصاد.
- انشاء أكثر من 542 مخبرًا بحثيًا موزعاً على مؤسّسات التكوين والتعليم العالي تضم 11319 استاذًا باحثًا.

وخلال الفترة الممتدة بين 1998– 2002استفاد البحث العلمي في الجزائر من برنامج هام في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بلغت تكلفته 12,38 مليار دينار، وبالنسبة لحصة التحويل المضافة إلى الناتج الداخلي الخام الخاصة

بالبحث العلمي فقد تضاعفت إلى ثلاث مرات بين 98-2002 من 0,11-0,36 من الناتج الداخلي الاجمالي، كما خصص صندوق البحث ما يعادل 7.16 مليار دينار، وقد سمحت البرامج المعتمدة بعنوان ميزانية التجهيز والبرامج الأخرى بعنوان برامج دعم الانعاش الاقتصادي بإنجاز هياكل أساسية جديدة للبحث (08 مراكز) بغلاف مالي يبلغ 3,3 مليار دينار. [34]

لكن تبقى كل هذه الجهود غير كافية، حيث عرفت الجامعة الجزائرية تضخم أعداد الطلبة الوافدين إلى الجامعة، والتناقص المستمر للمدرسين بنسبة قدرها لكل 35 طالب عام 2004 مقارنة بالهياكل البيداغوجية التي عرفت تزايدًا كبيرًا، أما على مستوى التسيير تشهد الجامعة تسييرًا مركزيًا لا يراعي النشاط البيداغوجي، يتم بصورة استعجالية ومرتجلة تفتقد للتخطيط المحكم.

أما على المستوى البيداغوجي فيضم التعليم العالي فروع لم تعد تتساير مع الواقع من حيث المناهج والبرامج المخصصة لها، تفتقر لطرائق التعليم الفعالة والتقويم الموضوعي لقدرات الطالب. كما يلاحظ عدم اشتراك الاساتذة في وضع برامج التكوين[35]

أما النظام الجديد فهو بدوره يواجه عدة عراقيل منها الصعوبات التي يواجهها الاساتذة للانتقال من النظام الكلاسيكي نحو مسؤولية تقديم التكوين في اطار طرائق العمل الجديدة، وضعف العلاقة بين الجامعة والمؤسّسات الاقتصادية مما يصعب من خلق فرص التكوين التطبيقي، ومع الارتفاع المستمر للطلبة تزداد صعوبة العملية البيداغوجية وتعجز الحكومة في توفير الامكانيات اللاّزمة للتجسيد الفعلي والفعّال لهذا النظام الذي يحتاج لموارد مالية ضخمة خاصة في ظل الظروف الطارئة والأزمة الحالية مع الانخفاض في اسعار البترول.

2- **قطاع الصحة:** مرّت سياسات الإصلاح في القطاع الصحي عبر مجموعة من القرارات تمثلت في تغيير نصوص قانونية إضافة إلى اقتراح مشاريع عملية لتفعيل المنظومة الصحية وتخصيص مبالغ مالية ما يقدر ب9,1% من الميزانية العامة للدولة لهذا القطاع[36] وانشاء هياكل صحية ومراكز استشفائية جامعية[37] بصورة كبيرة، وارتفاع نسبة الانفاق الحكومي العام، حيث سجلت الجزائر نسبة 81,1% من النفقات العمومية بسبب مجانية العلاج وهي بذلك من أكثر الدول اعتمادا على النفقات العمومية، ورغم المؤشرات الكمية المقدمة من طرف هذا القطاع، إلا أن اسم الجزائر كان مذكور من طرف العديد من المنظمات، كالمنظمة العالمية للصحة[38]، ومراكز الأمم المتحدة للصحة والوقاية من الأوبئة.

إن السياسة الصحية في الجزائر أخذت صورة السياسة "الاستعراضية"، حيث ركزت على بناء الهياكل على حساب نوع الخدمة، فحصر الصحة في كثرة المستشفيات، وتكنولوجيا عالية لم يغير من واقع الصّحة في الجزائر، خاصة مع غياب أجهزة مستقلة تراقب نوعية الخدمة، التي أصبحت تعاني من الاهمال والتسيب وسوء التسيير وهدر المال والصفقات المشبوهة ومن هنا طغت اللغة المادية على فلسفة السياسة الصحية.

- **نظام المساعدات الطبية:** [39] حيث يستفيد من هذه المنح:

أ/ فئة المعاقين: وتهدف هذه المساعدة الاجتماعية إلى ضمان الدخل الادنى للأشخاص المعنيين، والاستفادة من بعض التعويضات المادية، كالعلاوة المقدرة ب3000 دج شهريا لكل شخص بالغ 18 سنة بنسبة عجز 100% كذوي الاعاقة الذهنية العميقة وهنا يتم طرح سؤال جوهري، كيف يمكن لهذه العلاوة أن توفر لهذا المعاق شروط الحياة، وكيف يمكن لها أن تحمي كرامة ولقمة عيشه

ب/ فئة المعوزين: [40] وهم الاشخاص غير المؤمن لهم اجتماعيًا ودخلهم يساوي أو أقل من 50% من المبلغ الشهري الأدنى من معاش التقاعد المنصوص عليه في أحكام القانون رقم 83–12 المؤرخ في 2 يوليو1983.

3/ قطاع السكن: إن سياسة الاسكان ترتبط بالتخطيط العام للتنمية، من أجل القضاء على نقص السكنات فقد عرف هذا القطاع في فترة ما بعد الاصلاحات انتعاشًا ومسارًا آخر اختلف عن سابقه. من خلال مختلف الجهود والاجراءات التي قامت لها الدولة: كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والترقوي، التنويع في الانماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي. والبيع عن طريق الايجار عام 2001 إضافة لفتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم في انعاش هذا القطاع كما كان للبنوك دورها في التمويل في طريق القروض العقارية.

وفي اطار برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 تم تخصيص مليوني (02) وحدة سكنية منها 2,1 مليون وحدة، و قد تم تخصيص ازيد من 3700مليار دينار من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وانجاز مليوني مسكن منها 500.000 ايجاري 500.000 ترقوي و300.000 لامتصاص السكن الهش و700.000 سكن ريفي كان يفترض تسليمها ما بين 2010–2014، مع استكمال 800.000 وحدة سكنية بين 2015–2017.[41]

ورغم الأرقام التي تقدمها الوزارة الوصية، في كل مرة إلا أنّ الطلب على السكنات مازال يعرض عجزا في تلبيته خاصة مع الانفجار الديمغرافي الذي تعيشه البلاد، فوجود هوة بين العرض والطلب يدل كل الدلالة على عدم قدرة الدولة على التحكم أكثر في سياستها السكنية. وهذه الوضعية تعكس حقيقة ضعف السوق السكنية في الجزائر.

خلاصة: من خلال ما سبق عرضه تبين أنّ موضوع السياسة الاجتماعية في الجزائر يختلف بين التشريع والواقع، فرغم تكثيف الدولة لجهودها وبرامجها التنموية المتنوعة لتحقيق سياسة اجتماعية ناجحة ومن ثمة معالجة المسألة الاجتماعية بأبعادها كالفقر وازمة السكن والصحة وغيرها، إلاّ أنّ الازمة مازالت تُطرح بشكل واسع النطاق وعلى جميع المستويات، الامر الذي لزم معه تكثيف الدراسات والبحوث في ميادين العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمعرفة اسباب هذا العجز المتواصل.

الهوامش:

(1)- العربي مليكة السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر، لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم اقتصاد وتسيير عمومي، 2016/2015، ص 19، جامعة مصطفي إسطمبولي، معسكر، الجزائر.

(2)- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، المؤتمر العربي في دورته 18، القاهرة 06-13 مارس 1990.

(3)- درية السيد حافظ ، السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر، كلية الآداب ، جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2007، ص 87.

(4)- Marshall Understanding Social Policy. Oxford, Basil, Blackwell, 1980, p10.

(5)- Townsend P Sociology and Social Policy , 1975 , p27.

(6)- أحمد كمال، صلاح فوال، الخدمة الاجتماعية والميثاق، مكتبة القاهرة، 1963، ص 114.

(7)- نبيل حمزة، نماذج السياسات الاجتماعية، التجربة التونسية ودلالاتها، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دارسات الاجتماعية، الامم المتحدة نيويورك، 2003، ص 07.

(8)- علي سعد اسماعيل مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 278.

(9)- كمال المنفي، جابر عوض، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005

(10)- النوي الجمعي، المسألة الاجتماعية في برامج الاحزاب السياسية في الجزائر، دراسة سوسيو- سياسية، رسالة دكتوراه علوم، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص:16.

(11)- Jacques comaille, les nouveaux enjeux de la question sociale, hachette, paris, 1997, p36

(12)- منى عويس، عبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص 168.

(13)- ماهر أبو المعاطي علي السياسة الاجتماعية (اسس نظرية- نماذج عالمية وعربية ومحلية)،مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2005 ص 132.

(14)- محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 480.

(15)- جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس، جوان 1962، الجزائر، ص ص 45-46.

(16)- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1986، الجزائر، ص ص 162-182.

(17)- محمد عاطف غيث، واخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1982، ص 03.

[18]- محروس محمود خليفة ، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 15.
[19]- مكتبة العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، التقرير السادس، 2011، ص 70-71.
[*]- نموذج الانعاش الاقتصادي وفق النظرية الكنزية، يدعو الدولة الى التدخل بزيادة الانفاق العام، واسترجاع الاستثمار مع مراقبته وتنظيمه.
[20]- مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة ، لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص 187.
[21]- مولود حشمان، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر، تم تصفح الموقع يوم 18 جانفي 2017 .
http://www.hmsoutla,met/doc/orawth%20in9020algeria%20hachemanl%20m.pdf
[22]- مولود حشمان، نفس المرجع،
[23]- محمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، ص 12 – 13.
[24]- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2012،10، ص 147.
[25]- محمد شريفي، مرجع سابق، ص13
[*]- خبير اقتصادي ومالي، قدم تقرير حول الرقابة المالية في الجزائر2009،وطرق تسيير الاموال من خلال الصفقات العمومية، والمعوقات التي تقف امام تنمية الاقتصاد بصفة سليمة.
[26]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجلسات العامة للمجتمع المدني، الورشة الثانية، قصر الأمم، نادي الصنوبر، 14 -15- 16جوان 2011، ص8.
[27]- العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الاعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق. ص117.
[28]- رابح خدوسي، المدرسة والاصلاح مذكرات شاهد، 100يوم في اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، دار الحضارة، الجزائر، 2002 ص23.
[29]- بوطة عبد الحميد، النوري ادريس، مشروع مؤسسة تربوية والحكم الرشيد، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، سطيف، الجزائر، 08.09 افريل2007، ص291.
[30]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية تقرير محلي حول معاينة الوضع في مجال التنظيم سبتمبر، 2000، ص25.
[31]- الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 101/2000 المؤرخ في 05 صفر 1421ه الموافق ل09 ماي2000 يتضمن احداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، العدد27، ص04.
[32]- محمد الطاهر طالبي، اصلاح التعليم العام و العالي في ضوء المقاربة بالكفاءات ونظام(LDM) ، ورقة بحثية، مؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في العالم العربي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 24.27 فيفري، 2008، ص448.
[33]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، برنامج اصلاح التعليم العالي، الجزائر، جوان 2014، ص7.
[34]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير، اقتصاد المعرفة عامل اساسي في التنمية، أي استراتيجية للجزائر؟ الدورة العامة الحادية والعشرون، ديسمبر2014، ص ص 64 65.
[35]- الجمهورية الجزائرية الشعبية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. التكوين في مرحلة التدرج. 1-3 جويلية، 2000، ص ص3-4
[36]- نور الدين حاروش، ادارة المستشفيات العمومية الجزائرية، دار كتامة للكتاب، الجزائر، 2008، ص82
[37]- الجريدة الرسمية، العدد06، من المرسوم التنفيذي رقم 25-86 الصادر في 3جمادى الثانية 1406 الموافق لـــ 12فيفري1986، ص115
[38]- منظمة الصحة العالمية، تقرير الوضع الصحي في منظمة شمال افريقيا، حالة الجزائر، تم تصفح الموقع يوم22 جانفي2017.http//www.who.imt/countvies/dza/ar/index.html
[39] - مجموع النصوص التنظيمية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية جوان 2010، ص35.
[40]- الجريدة الرسمية، العدد 6، المرسوم التنفيذي رقم 12-01 :الصادر 26 شوال عام1421 الموافق ل21 يناير2001.
[41]- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي .2014-2010 ص10-11.